

العلاقات الاقتصادية والفنية المصرية الكينية للمدة ما بين 1971-1981

أ.د. أحمد محمد طنش

جامعة القادسية / كلية التربية

الايمل: Ahmed.Tanash@qu.edu.iq ، رقم الموبايل: 07801194103

م. صباح حسن بديوي

جامعة القادسية/ كلية التربية للبنات

الايمل: sabah.bidiwi@qu.edu.iq ، رقم الموبايل: 07813564034

الملخص:

تميزت العلاقات الاقتصادية المصرية الكينية خلال هذه المرحلة بالتطور وان كانا نسبياً عن مرحلة حكم الرئيس جمال عبدالناصر وذلك لعدة اسباب ساهمت في تطوير هذه العلاقات في مقدمتها الجانب السياسي في كلا البلدين ، فقد اصبح هناك تشابه كبير في التوجه الاقتصادي لكل من مصر وكينيا، فقد اتبعت مصر سياسة تقوم على الانفتاح الاقتصادي على الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية واتباع نهج اقرب الى الرأسمالية في الاقتصاد سواء في الداخل او الخارج يقابله في الطرف الكيني استمرارية في سياسة التوجه الرأسمالي الاقتصادي الا انه الاقتصاد الكيني عانى من مشاكل اقتصادية تمثلت بعجز الميزان التجاري الكيني المزمع الا انه يمكن وصف العلاقات الاقتصادية والفنية المصرية الكينية في هذه المرحلة بأنها افضل من المراحل الاخرى.

الكلمات المفتاحية: مصر، كينيا ، اقتصاد، الميزان التجاري، افريقيا.

Egyptian-Kenyan economic and technical relations for the period between 1971-1981

Prof. Dr. Ahmed Mohammed Tanash

Qadisiyah university – College of Education- History Department

L. Sabah Hasan bdiwee

AL- Qadisiyah university – College of women Education

Abstract:

The Egyptian-Kenyan economic relations during this stage were characterized by development, even if they were relative to the period of the rule



of President Gamal Abdel Nasser, for several reasons that contributed to the development of these relations, foremost of which is the political aspect in both countries. There has become a great similarity in the economic orientation of both Egypt and Kenya. A policy based on economic openness to Western countries, especially the United States of America, and following an approach closer to capitalism in the economy, whether at home or abroad. On the Kenyan side, it is matched by a continuity of the policy of capitalist economic orientation, but the Kenyan economy has suffered from economic problems represented by the chronic Kenyan trade balance deficit, except It is possible to describe the Egyptian-Kenyan economic and technical relations at this stage as being better than the other stages .

Keywords: Egypt, Kenya, economy, trade balance, Africa.

المقدمة:

تميزت العلاقات الاقتصادية المصرية الكينية خلال هذه المرحلة بالتطور وان كانا نسبياً عن مرحلة حكم الرئيس جمال عبدالناصر وذلك لعدة اسباب ساهمت في تطوير هذه العلاقات في مقدمتها الجانب السياسي في كلا البلدين وتعتبر مدة الدراسة 1971-1981 من فترات التي يمكن اعتبارها تشكل مرحلة متقدمة في العلاقات الاقتصادية والفنية بين البلدين وذلك ما شهدته هذه المرحلة من تطورات اقتصادية بينية رافقتها تقارب سياسي انعكس ايجابياً على هذه المرحلة وهي وقوف كينيا الى جانب مصر في حرب تشرين عام 1973 وقطع العلاقات الدبلوماسية بينها وبين اسرائيل اضافة الى الانفتاح العربي تجاه دول افريقيا من خلال المساعدات والتعاون الثنائي .

قسم البحث الى مقدمة وخاتمة ومحورين فقد تناول المحور الأول دوافع التوجه الاقتصادي المصري نحو افريقيا في عهد الرئيس محمد انور السادات ، فقد ركز هذا المحور حول مبادئ وفلسفة التوجه الاقتصادي المصري في هذه المرحلة نحو افريقيا بشكل عام وكينيا بشكل خاص وما تمثله من تغيير جذري في التوجه الاقتصادي المصري نحو الداخل او الخارج انطلاقة من سياسة الرئيس محمد انور السادات، اما المحور الثاني فقد تناول تطورات العلاقات الاقتصادية والفنية المصرية الكينية للمدة ما بين 1971-1981 وتطرق الى ميزان التبادل التجاري بين البلدين والصادرات والواردات من مشكل اقتصادية في البلدين وانعكاساتها على التجارة البينية بين البلدين خلال هذه المدة.

اعتمد البحث على العديد من الوثائق والمصادر والرسائل والاطاريح التي افادت هذا البحث في مقدمتها تأتي وثائق دار الكتب والوثائق العراقية اهمها تقارير السفارة العراقية في نيروبي اضافة الى الوثائق المصرية التي اصدرتها الوزارات المصرية والصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا، فضلاً عن وثائق الحكومة الكينية واهمها وزارة التخطيط الاقتصادي (Kenya , ministry of Economic Planning and Development , statistics Division , 1977)، اضافة الى العديد من الكتب ذات الصلة بالموضوع منته كتاب الانفتاح الاقتصادي للباحث فؤاد عيسى و اطروحة الدكتوراه الرئيس المصري محمد أنور السادات دراسة في سياسته الداخلية 1970-1981 للباحث شاكراً زيدان جابر السويدي ، وفي الختام يتمنى الباحثان ان ينهال هذا الجهد المتواضع ارضاء القارئ الكريم ومن الله التوفيق.

المحور الأول: دوافع التوجه الاقتصادي نحو افريقيا في عهد الرئيس محمد أنور السادات :

حدثت تغييرات في الاقتصاد المصري خلال هذه المدة مع تولي الرئيس المصري محمد أنور السادات (1971-1981)⁽¹⁾ الحكم في مصر وهي مثلت انعكاساً لأفكاره ومعتقداته حول مسألة التنمية في مصر وحول نمط التحالفات الجديدة لمصر على المستوى الدولي ، فقد اعتبر أن التطبيق الاشتراكي قد فشل فشلاً تاماً في مصر وطرح مفهوم جديد للاقتصاد المصري يقوم على الانفتاح الاقتصادي وقد لعبت عوامل خارجية دورها في فرض هذه السياسة الاقتصادية وخاصة الدول الغربية ومؤسسات التمويل الدولية ودول النفط العربية توجهات معينة على صانع السياسة الاقتصادية في مصر⁽²⁾.

توجت هذه السياسة الاقتصادية باتخاذ عدة إجراءات من قبل الحكومة المصرية في مقدمتها فتح المجال للاستثمار الأجنبي ومنحه عدة ضمانات وامتيازات واعتبار الشركات الأجنبية من شركات القطاع الخاص مهما كانت الطبيعة القانونية لرؤوس الأموال المساهمة وتم اصدار في السنة 1975 قانون سمي بقانون الانفتاح الاقتصادي أو قانون الاستثمار الأجنبي الجديد واعفاء الشركات الأجنبية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها لمدة خمس سنوات ويمكن زيادتها إلى 8 سنوات وإعادة فتح قناة السويس سنة 1974 والتي وصل دخلها إلى (295) مليون جنيه مصري سنة 1975 ، وفي هذه المرحلة وضعت خطة اقتصادية انتقالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تكون بمثابة خطة خمسية 1976-1980⁽³⁾.

يبدو أن التوجهات الاقتصادية للقيادة المصرية الجديدة قد رسمت الخطوات التي من شأنها تغيير الوجه السياسي والاقتصادي لمصر في المرحلة المستقبلية وانعكاس ذلك على السياسة الخارجية المصرية وعلاقتها الاقتصادية التي ستكون منفتحة على دول العالم وعلى وجه التحديد العالم الغربي والدول التي تدور في تلك السياسة الغربية من دول افريقية وفي مقدمتها كينيا التي نظامها السياسي والاقتصادي هو الأقرب من الدول الافريقية الأخرى للسياسة المصرية الجديدة .

استطاع الرئيس السادات أن يتخلص من ما يسمى بـ مراكز القوى من معارضي سياسته منذ بداية توليه السلطة من أنصار الرئيس جمال عبد الناصر وأصبحت السلطة كاملة بيده والسيطرة على عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي في مصر، فضلاً عن اتخاذه قراراً بطرد خبراء السوفييت من مصر في 17 تموز سنة 1972 بسبب عدم امدادها لمصر بالسلح وتلكأها في ذلك؛ وهناك من يرى أن طرد السوفييت من مصر يأتي لصالحها لأنها لا تريد الدخول في حرب عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة ومن أجل المحافظة على الوضع الراهن في المنطقة ، أما رؤيته للصراع العربي الإسرائيلي فقد كانت قائمة على الحل السلمي وتأييده لمبادرة روجرز التي اطلقها سنة 1971⁽⁴⁾.

إن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي رافقت عهد الرئيس السادات كانت تهدف إلى الوصول إلى رؤوس الأموال الأجنبية واستثمارها داخل مصر إضافة إلى الحاجة إلى وسائل التكنولوجيا المتطورة وخلال المدة بين سنتي 1973-1980 زادت الصادرات المصرية للدول الغربية إلى 70% بينما كانت سنة 1970 بنسبة 25% بينما انخفضت نسبة الصادرات للدول الاشتراكية من 56% إلى 9% وارتفعت نسبة واردات مصر في الدول الغربية من 55% سنة 1970 إلى 81% بينما انخفضت الواردات من الدول الاشتراكية من 30% إلى 6% سنة 1980 ، فضلاً عن أن هناك فئة اجتماعية-اقتصادية تساند سياسة الانفتاح من أصحاب الملكيات والثروات⁽⁵⁾.

كان من سلبيات سياسة الانفتاح الاقتصادي المصري زيادة الديون الخارجية على مصر فقد وصلت الى 6,3 بليون دولار حتى سنة 1975 بسبب اطلاق حرية الاستيراد للسلع الضرورية وغير الضرورية واللجوء الى الاقتراض لمعالجة العجز في ميزان المعاملات الجارية سواء الاقتراض طويل الأجل و قصير الأجل اضافة مما يعانيه الاقتصاد المصري سوء الادارة الاقتصادية وزيادة نسبة الاستهلاك نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي⁶.

أوجدت حقبة السبعينيات تغييراً أساسياً في طبيعة الهيكل الاقتصادي المصري وتغيراً في الفلسفة السياسية والاجتماعية من محاولة إقامة نوع من الاشتراكية وسيطرة القطاع السنة إلى اتباع نمط رأسمالي وفتح المجال أمام القطاع الخاص وشهدت هذه المرحلة تحول مصر من الارتباط بأسواق الدول الاشتراكية إلى التوجه إلى دول السوق الأوروبية المشتركة التي أصبحت تمثل أهم الأسواق بالنسبة للصادرات المصرية وعقدت معهم العديد من الاتفاقيات في مقدمتها اتفاقية بروكسل في 18 كانون الأول 1972 وهو اتفاق تعاون شامل بين مصر والمجموعة الأوروبية وتراجع التجارة مع دول أوروبا الشرقية⁽⁷⁾.

أما موقع القارة الافريقية فيلاحظ أنه مع وصول السادات إلى الحكم في مصر تطورت العلاقات المصرية-الافريقية بصورة متزايدة ومضطربة فقد تم انشاء وحدة الشؤون الافريقية في وزارة الخارجية المصرية سنة 1972 ويرجع هذا الاهتمام لإدراك السادات أهمية القارة خاصة في فترة الاعداد للحرب مع إسرائيل حيث سعى للحصول على دعم دول القارة الافريقية للموقف المصري والحصول على تأييدها داخل أروقة الأمم المتحدة⁽⁸⁾ ، ولقد عبر عن ذلك في خطابه أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية في مؤتمر اديس ابابا سنة 1973 بقوله: " أن مصر مؤمنة بواجبها الافريقي وتضع كل امكانياتها المعنوية والمادية في سبيل تحرير أفريقيا من بقايا الاستعمار والعنصرية وتقدم مؤمنة كل ما لديها من معطيات من أجل تقدمها ورخائها ، وفي الوقت نفسه تقف معتزة بهذا التأييد الضخم الذي قدمته ولا زالت تقدمه أفريقيا لكفاح مصر من أجل تحرير أراضيها ..."⁽⁹⁾ ، أما بعد حرب تشرين سنة 1973 اتجهت الدبلوماسية المصرية نحو افريقيا واصبح الاهتمام بقضايا التعاون والتنمية أحدهم اهداف الدبلوماسية المصرية⁽¹⁰⁾.

أرسل الرئيس محمد أنور السادات رسالة إلى مؤتمر التضامن الأفرو آسيوي المنعقد في القاهرة في 10 كانون الثاني سنة 1972 اعرب فيها عن مؤازرته للشعوب الافريقية التي ما تزال تعاني من الاستعمار وتأييد حكومة وشعب جمهورية مصر العربية لها التي كانت من تواطئ المؤامرات الامبريالية والاستعمارية على حريتها " يلاحظ في هذا الخطاب محاولة لكسب هذه الدول خاصة قبل حرب تشرين سنة 1973 ، أيضاً في رسالته إلى شعوب أفريقيا بمناسبة يوم أفريقيا في 25 أيار 1972 قدم التحية إلى جميع شعوب أفريقيا وزعمائها المناضلين وكل الاحرار المكافحين من أجل أن يسود الانسان الافريقي ووحدة مصير شعوب افريقيا والتعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ..."⁽¹¹⁾.

ازداد الاهتمام المصري بالقارة الافريقية وخاصة بعد إنهاء حرب تشرين سنة 1973 ووقوف هذه الدول مع مصر وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وهذا ما جاء من صحيفة الازهرام المصرية إذ أمد نائب رئيس الوزراء المصري الدكتور عبد القادر حاتم⁽¹²⁾ من أنه مجلس الوزراء المصري قرر اتخاذ الإجراءات التي تحقق دعم علاقات مصر مع الدول الافريقية التي برز دورها في وقوفها مع مصر والدول العربية قبل واثاء وبعد حرب رمضان 1973- وقرر إعطاء انطلاقة لجميع الشركات الاقتصادية من تعاملها مع الدول الافريقية وسرعة ارسال المعونات الفنية التي طلبتها الدول من مصر وتدعيم معهد الدراسات الافريقية وتشكيل لجنة تتولى برنامج عمل وطني لدراسة وإقرار هيكل تنظيمي يكفل جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بمجالات التعاون مع الدول الافريقية⁽¹³⁾، إذن أصبح هناك توجه رسمي حكومي من أجل دعم الدول الافريقية وكنوع من أنواع رد الجميل لها على وقوفها إلى جانب مصر وهذا ما أكده نائب رئيس مجلس الوزراء ومن المعروف أن الدول الافريقية وقفت إلى جانب مصر وساندتها في حرب تشرين من سنة 1973.

المحور الثاني: تطورات العلاقات الاقتصادية والفنية المصرية الكينية:

نتيجة لهذه السياسة الاقتصادية المصرية تجاه دول أفريقيا التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وكانت كينيا من هذه الدول التي قطعت علاقاتها وهذا اعتبر عمل مفاجئ وغير منتظم وذلك للعلاقات الوثيقة التي تربط كينيا وإسرائيل واعتبر ذلك انتصاراً للدبلوماسية العربية في افريقيا⁽¹⁴⁾، الا انه في الحقيقة ان علاقة كينيا مع اسرائيل ظلت دافئة على الرغم من قطع العلاقات الرسمية ما بينها سنة 1973 وهذا اما اكبر وثائق المخابرات المركزية الامريكية (IA) التي اعتبرت ان العلاقات طبيعية بين البلدين ولم تنقطع المساعدات الفنية الاسرائيلية لكينيا فقد تم تخفيض المساعدات الفنية الاسرائيلية للدول الافريقية ما عدا كينيا وليبيا وما لاوي وزائير فقد استمر تدفق مساعدات اسرائيل الفنية لهم طوال فترة انقطاع العلاقات الرسمية بين كينيا وإسرائيل⁽¹⁵⁾.

من العوامل التي سوف تساعد في التقارب الاقتصادي والفني بين مصر وكينيا هو التشابه ما بين النظامين الاقتصاديين في كلا البلدين من خلال اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي والرغبة في الحصول على الاستثمارات الأجنبية ورأس المال الأجنبي وإصدار قانون إعفاءات من الرسوم الكمركية للمستثمرين الأجانب وأصبح الاقتصاد مسيطر عليه من الشركات المتعددة الجنسيات والمستثمرين الأجانب والعلاقات

الوثيقة مع الدول الغربية وتولى الرئيس شخصياً بمساعدة وزارة الخارجية بمهمة تنفيذ هذه السياسة - إلى جانب ذلك أيضاً الحصول على المساعدات الاقتصادية والفنية من الغرب⁽¹⁶⁾.

اتبعت كينيا النظام الرأسمالي في الاقتصاد الذي يرتبط بالأنظمة الاوربية المشابهة مما انعكس على طبيعة النظام الاقتصادي بمجملة واصبح يعتمد على القطاع الخاص وعلى استثمار رؤوس الاموال الاجنبية وقد حصلت كينيا على دعم من المؤسسات المالية الدولية حيث قام البنك الدولي ومؤسسة التنمية الدولية بمنح البنك الكيني بمبلغ 15,2 مليون باوند استرليني لتأهيل المشاريع الزراعية في كينيا ومنح قرض مبلغ 30 مليون باوند استرليني بفائدة بنسبة 8% لمدة 25 سنة و 40 مليون دولار من مؤسسة التنمية الدولية بفائدة 8,5% تدفع بأقساط بعد 10 سنوات ولمدة 25 سنة⁽¹⁷⁾، اذ سيطر المستثمرين البريطانيين على معظم انتاج كينيا من الشاي والبن بالإضافة الى الصناعات المحلية الاخرى، فقد ارتبطت كينيا بعلاقات وطيدة مع بريطانيا ولا يزال الوجود البريطاني فيها رغم الاستقلال الكيني الشكلي وعقدت بريطانيا مع الحكومة الكينية العديد من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية⁽¹⁸⁾.

ساهمت العلاقات مع الدول الاشتراكية على رأسها الاتحاد السوفيتي فالعلاقة ما بين نظامي الدولتين في مصر وكينيا اخذت بالتدهور مع الاتحاد السوفيتي ، فالتجارة الكينية مع الدول الغربية ازدادت وفي مصر كذلك ، بينما تراجعت العلاقات الاقتصادية لكلا البلدين مع الاتحاد السوفيتي وأن القيادة المصرية قد ربطت علاقاتها الاقتصادية مع الدول بحسب النظام السياسي المتبع في تلك الدول فمن الطبيعي ان يحصل هناك تقارب بين الدولتين⁽¹⁹⁾، حيث تعتبر كينيا البلد الوحيد في شرق افريقيا الذي يؤمن بمبدأ الرأسمالية من بين الدول المجاورة المحيطة به كالصومال وتنزانيا واوغندا⁽²⁰⁾.

أما حجم التبادل التجاري بين الدولتين فيوضح الجدول الاتي طبيعة التجارة بينهما للمدة ما بين 1971-1973 أي مرحلة ما قبل حرب تشرين سنة 1973.

جدول (1) حجم التبادل التجاري بين البلدين للمدة (1971-1973) الالاف الدولارات الامريكية⁽²¹⁾

السنة	الصادرات	الواردات
1971	511	85
1972	770	118
1973	174	80

يلاحظ الجدول الاتي أن التبادل التجاري بين الدولتين قد أخذ بالارتفاع في الصادرات والواردات وهذا يدل على التطور الإيجابي في العلاقة بين الدولتين. أما الانخفاض في السنة الأخيرة وهي 1973 فهو يعود إلى أسباب اندلاع الحرب بين مصر وإسرائيل سنة 1973 وجعل واردات الدولة المصرية للأغراض الحربية والعسكرية فضلاً عن أن كينيا أيضاً عانت خلال هذه المدة من أزمة الطاقة التي تأثر بها معظم دول العالم وهي توقف ضخ النفط العربي إلى دول العالم تضامناً مع الدول العربية في حربها مع إسرائيل .

عانى الاقتصاد الكيني من ظاهرة التضخم العالية وارتفاع الاسعار خلال هذه المدة فضلاً عن هذا الأمر حيث انعكس سلباً على الاقتصاد الكيني الضعيف والذي يشكو من عجز في ارصدة العملة الصعبة وهذا الامر ادى تدخل المؤسسات الدولية من اجل تقديم المعونات المالية للاقتصاد الكيني الذي يعاني من التضخم النقدي⁽²²⁾، لقد واجهت الميزانية الكينية مشاكل متعددة في السنة 1980-1981 تمثلت باستمرار نسبة التضخم في الاقتصاد الكيني الي أثر على قيمة الاستيرادات بالإضافة الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي الكيني من نسبة 4,1% الى 2,4% وتدهور شروط التبادل التجاري لمدة ثلاث سنوات متتالية والجفاف الذي واجهته كينيا في السنة 1980 ادى الى نقص في المنتجات الغذائية وبالتالي الحاجة الى استيرادها من الخارج⁽²³⁾، فضلاً عن ذلك استمر الاقتصاد الكيني يعاني من مشاكل اقتصادية وهي استمرار عجز الميزان التجاري الكيني للمدة الى نهاية سنة 1981، وكما مبين في الجدول ادناه :-

جدول (2) يبين الميزان التجاري الكيني للمدة (1971-1981) بالآلاف الدولارات الامريكية⁽²⁴⁾

السنة	الصادرات	الواردات	الرصيد التجاري	النتاج المحلي الاجمالي
1971	112	200	-88	576
1972	128	191	-63	628
1973	168	218	-50	739
1974	218	366	-148	892
1975	238	363	-125	1026
1976	345	407	-160	1263
1977	502	531	-29	1635
1978	393	661	-265	1780

1975	-207	620	413	1979
1135	-443	959	516	1980
2597	-395	532	537	1981

كانت من أهم استيرادات مصر من كينيا هو الشاي والقهوة المعروف بجودته من بين أجود أنواع الشاي في العالم فقد كانت مصر من أهم المستوردين لهذه المادة⁽²⁵⁾، وتعتبر كينيا الشاي من أهم المحاصيل التغذية الرئيسية التي يتولى زراعتها أصحاب الحيازات الصغيرة ونتيجة لاهتمام الحكومة الكينية بهذا المحصول أنشأت هيئة قانونية تسمى هيئة تنمية الشاي الكينية سنة 1965 وهي هيئة كاملة السلطات التنظيمية والمالية وإنشاء 16 مصنع لمعالجة الشاي من أجل تطوير الإنتاج⁽²⁶⁾، بعد أن كانت قبل الاستقلال تحت سيطرة بريطانيا وتتحكم بزراعة الشاي وتسويقه إلى دول العالم⁽²⁷⁾.

تم الاتفاق بين مصر وكينيا في السنة 1974 على توريد (900) طن من الشاي الكيني إلى مصر ما قيمته نصف مليون دولار أمريكي وقد وقع الاتفاق الوفد التجاري المصري في نيروبي الذي كان برئاسة عبد الصمد حماد رئيس شركة النصر للتصدير والاستيراد، هذا يدل على رغبة مصر بتوسيع التبادل التجاري مع كينيا⁽²⁸⁾.

تأتي مصر في مقدمة الدول الأفريقية المستوردة للشاي الكيني الى جانب السودان وجنوب أفريقيا وبيع في مزاد الشاي في ممبسا وهو ثاني أكبر مزاد شاي في العالم وأن أكثر من 75% من صادرات الشاي الكينية موجهة إلى خمس دول وتأتي بالمرتبة الثانية مصر بعد باكستان في استيراد الشاي الكيني وهناك دعم حكومي واضح لمزارعين الشاي من خلال تقديم الحوافز السعرية والمكافآت ويتم دعم المزارعين في أوقات انخفاض أسعار الشاي العالمية وتعتبر مصر من الشركاء التجاريين لكينيا في شراء الشاي ومن الأسواق التقليدية التي تعتبر آمنة للاستيراد الكيني لذلك تحاول أن تطور علاقاتها التجارية مع مصر وبقية الدول المستوردة للشاي الكيني⁽²⁹⁾، فضلاً عن القطن والمنسوجات القطنية والصوفية والاثاث الخشبي والمعدني ولكن سياسة الحماية الجمركية الكينية لهذه المنتجات والتي بالأساس يوجد لها مثل في الصادرات المصرية ساهم في انخفاض مستوى التبادل التجاري بين البلدين⁽³⁰⁾.

كانت كينيا من الدول التي تعتبر الأكثر نصيباً في الحصول المعونات والمساعدات العربية في اطار التعاون العربي الافريقي فقد حصلت كينيا خلال المدة ما بين (1973-1978) على معونات ميسرة تقدر بحوالي (66) مليون دينار ومعونات مادية (80) مليون دينار أي ما مجموعه (146) مليون دينار⁽³¹⁾،

فضلاً عن ذلك فقد قدم الدول العربية النفطية وابتداءً من مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر سنة 1973 مساعدات للدول الافريقية في محاولة لاستمرار كسبها إلى جانبها فقد تم تأسيس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا (BADEA) وفي نفس السنة تم تأسيس الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول العربية والافريقية⁽³²⁾، وكانت كينيا من هذه الدول فقد حصلت مساعدات مباشرة لدعم ميزات المدفوعات وخزينة الدولة فيها بين عام (1973-1974) ما مجموعه (211,41) مليون دولار. أما القروض فقد حصلت كينيا على قروض في السنة 1975 تصل إلى (4,10) مليون دولار أمريكي ، فضلاً عن ذلك فقد كانت حصة لكينيا من القروض التي قدمها المصرف العربي للإنماء الاقتصادي بين عام (1975 صعوداً) مبلغ قدره (711,21) مليون دولار في صناديق الانماء الاقتصادي التابعة للدول العربية النفطية⁽³³⁾.

كان لكينيا حصة من واردات البنك العربي الافريقي الذي تأسس سنة 1963 ومقره في القاهرة انشأته مجموعة من الحكومات العربية وفي مقدمتها مصر والكويت والعراق والجزائر والأردن وقطر برأسمال يقدر بعشرة ملايين جنيه إسترليني ومن الأسباب الرئيسية لإنشاء هذا البنك مواجهة التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في افريقيا وتسهيل عملية التجارة الخارجية بين البلدان العربية والافريقية وكانت حصة كينيا من هذا البنك استثمارات تصل ما قيمته (210) الف جنيه إسترليني سنة 1974 إذ ازدادت ميزانية البنك في هذا السنة لتصل إلى (247,1) مليون جنيه إسترليني⁽³⁴⁾.

أما حجم التبادل التجاري بين الدولتين خلال الفترة اللاحقة الممتدة من سنة (1974-1981) لم يطرأ تغييراً في حجم التبادل التجاري بين الدولتين وكما هو موضح في الجدول أدناه⁽³⁵⁾.

جدول (3) حجم التبادل التجاري بين الدولتين للمدة (1974-1981) بالآلاف الدولارات الامريكية

السنة	الصادرات	الواردات
1974	98	13 (ألف دولار)
1975	132	53 (ألف دولار)
1976	2,637	59 (ألف دولار)
1977	4,6	57 (ألف دولار)
1978	123	58 (ألف دولار)
1979	18	5508 (ألف جنيه مصري)

6532 (ألف جنيه مصري)	102	1980
4533 (ألف جنيه مصري)	110	1981

يبدو أن حجم التبادل التجاري لم يسجل ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة الممتدة ما بين (1974-1981) لم تشكل التجارة الخارجية المصرية مع الدول الافريقية بشكل سنة حتى سنة 1980 ما نسبته 3% من حجم التجارة الخارجية المصرية وهذا يعود إلى العديد من الأسباب هو توجه الدول الافريقية نحو التجارة مع الدول الغربية سواء الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ودول السوق الاوربية المشتركة ، إلى جانب ذلك أن كينيا في هذه المرحلة قد ارتبطت بمجموعة شرق افريقيا التي تأسست سنة 1967 وتضم (كينيا ، تنزانيا ، اوغندا) وهي مجموعة للتعاون الاقتصادي وكونت فيما بينها سوق مشتركة وكانت كينيا أكثر من الدولتين تقدماً لذلك سيطرت على التجارة البينية بين الدول الثلاث ، ولكن سوف نلاحظ ازدياد طفيف بحجم التبادل التجاري بين الدولتين بعد سنة 1978 بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية التي سوف تطرأ على الأوضاع في كينيا منها وصول رئيس جديد للبلاد وتداعيات انهيار مجموعة شرق افريقيا الاقتصادية على كينيا.

حدث تغيير سياسي في كينيا بعد وفاة الرئيس جوموكيناتا (Jomo Kannyata) (1963-1978) وتولى الرئاسة في كينيا نائبه دانيال اراب موي (Daniel arap moi)⁽³⁶⁾ (1978-2002) فقد ورث الرئيس الجديد وضع اقتصادي مضطرب نتيجة لانهيار مجموعة شرق افريقيا لأن أوغندا وتنزانيا شعرتا بأن الدول الغربية تسيطر على أسواق المجموعة عن طريق كينيا لأن كينيا كانت تسيطر على 78% من صادرات السوق، فضلاً عن الاختلاف الأيديولوجي بين دول شرق افريقيا فالاتجاهات السياسة لكينيا تتجه نحو الغرب وخاصة الولايات المتحدة الامريكية وبالمقابل قدمت السوفييت الدعم العسكري لأوغندا بعد تولي عيدي امين (Idi Amin, 1971-1779)³⁷ الحكم، الى جانب ذلك تدهور العلاقات الكينية التنزانية بسبب رفض كينيا تأييد تنزانيا لمواقف اوغندا السياسية والاقتصادية ففي سنة 1976 ادعى عيدي امين ان منطقة غرب كينيا هي اراضي اوغندية مما ادى الى حدوث توترات على الحدود بين البلدين⁽³⁸⁾.

مما أدى إلى انهيار هذا الاتحاد بين الدول الثلاث سنة 1977 أي قبل مجيء الرئيس الجديد للحكم بسنة واحد هذا ما أثر بالاقتصاد الكيني باعتبار هذه الدول هي الأقرب جغرافياً ودول حدودية مع كينيا فنقل البضائع والمواد يكون أسهل من غيرها، لقد كان شخصية عيدي امين سنة عدم الاستقرار بين دول شرق افريقيا بسبب دكتورتيه وجنون العظمة لقد اتهمه كل من الرئيس جومو كنياتا والرئيس التنزاني

جوليوس نيريري (1961-1985)⁽³⁹⁾، بالتخطيط لأعداد مؤامرة للإطاحة به⁽⁴⁰⁾ ونتيجة لذلك بدأت كينيا تبحث عن أسواق جديدة بديلة لها في أفريقيا والشرق الأوسط وبدأت بالتفاعل مع الدول العربية لتعويض انخفاض التجارة الخارجية لكينيا⁽⁴¹⁾.

انتهج الرئيس الجديد في كينيا سياسة لا تختلف كثيراً عن سياسة سلفه وهي إعطاء الاعتبارات الاقتصادية ودبلوماسية هادئة وأكثر قرباً من الغرب وتقديم التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية مقابل المساعدات المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية الضرورية للاقتصاد الكيني الذي كان يميل نحو الانهيار لذلك عرض الرئيس الجديد القواعد العسكرية البرية والبحرية للولايات المتحدة مقابل المساعدات الاقتصادية الضرورية لبلاده وأصبح أحد المواقع المهمة لمحاربة التوسع السوفيتي وغادر سياسة عدم الانحياز⁽⁴²⁾.

يبدو أن النهج السياسي الجديد في كينيا الذي اعتمد سياسة منحازة بشكل مطلق للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية مدفوعة بأسباب اقتصادية قد ساهم بشكل كبير للتقارب بين مصر وكينيا لأن كلا الدولتين قد انتهجتا سياسة التقارب والانحياز نحو الغرب بشكل كبير ففي مصر كانت السياسة تقوم على التقارب مع الغرب بشكل كبير خاصة بعد طرد الخبراء السوفييت من مصر ، وقد تم أيضاً منح تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية من قبل مصر وفي المقابل وصل إلى درجة القطيعة مع الاتحاد السوفيتي ، فضلاً عن الدولتين تربطهما علاقات ودية مع إسرائيل فكينيا ارتبطت بعلاقات اقتصادية وثقافية وسياسية مع إسرائيل ، أما مصر فقد عقدت اتفاقية كامب ديفيد (معاهدة سلام) مع إسرائيل سنة 1979 وسيطرت الشركات الإسرائيلية على معظم الأنشطة الاقتصادية في كينيا وصل إجمالي عقود هذه الشركات حتى سنة 1981 إلى (250) مليون دولار أمريكي⁽⁴³⁾.

نتيجة التقارب السياسي بين النظامين فكلاهما اعتمد على الانفتاح الاقتصادي والتقارب مع المعسكر الغربي عقدت كلا من كينيا ومصر اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني في 28 تشرين الثاني سنة 1980 في نيروبي العاصمة الكينية وتهدف إلى تشجيع التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين وتبادل الخبراء الفنيين وهو اتفاق لمدة خمس سنوات ويمدد العمل تلقائياً سنة بعد سنة وتضمن أيضاً تسهيل التبادل التجاري بين البلدين وتم التحفظ على تصديق هذه الاتفاقية الى وقتاً آخر⁽⁴⁴⁾، يبدو أن من اسباب عدم تصديق هذه الاتفاقية للسنة السياسي في هذه المرحلة حيث ان مصر وكينيا يمران بأوضاع سياسية تمثلت بعقد مصر اتفاقية السلام مع اسرائيل ودخولها في عزلة عربية تخشى ان تؤثر هذه العزلة على

اوضاعها الاقتصادية في المستقبل، لذلك تتحفظ عن عقد اي اتفاقيات اقتصادية قد يترتب عليها اثاراً مالية وتجارية

أرسلت مصر العديد من الخبراء الفنيين إلى كينيا في إطار المعونة التي يقدمها الصندوق المصري⁽⁴⁵⁾ للتعاون الفني مع الدول الافريقية الذي أنشئ في سنة 1981 ويوضح الجدول الاتي عدد الخبراء الفنيين الذين ارسلتهم مصر إلى كينيا في سنة 1981 بعد الاتفاق بين الجانبين.

جدول (4) اعداد الخبراء الفنيين المصريين المرسلين إلى كينيا سنة 1981⁽⁴⁶⁾

التخصصات	العدد
ممارس سنة	4
طب انف وحنجرة واذن	2
اختصاص عظام	2
جراحة	1
نساء وولادة	1
طب عيون	1
طب اسنان	1
جراحة التجميل	1
ري وصرف	1
جيولوجي	2
هيدرولوجي	1
تكنولوجيا	1

نلاحظ من الجدول اعلاه ان احتياجات كينيا لبعض التخصصات وخاصة العلمية والهندسية قد انخفضت خلال هذه المدة وهذا يشير الى ان كينيا قد حققت تقدماً في هذه المجالات بحكم علاقاتها الخارجية مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية فضلاً عن ان البلاد قد شهدت تطوراً في عمل المؤسسات والوزارات واصبح هناك هياكل ادارية تمتلك الخبرة والكفاءة بحكم السنوات التي امضوها في خدمة المؤسسات السنة.

يبدو أن العلاقات الاقتصادية بين الدولتين خلال هذه المدة لم يطرأ عليها تغييراً أو ارتفاع ملحوظ على الرغم من أن هناك تقارب في التوجه الاقتصادي فضلاً عن التوجهات السياسية لكلا الدولتين سواء من

خلال العلاقة مع الغرب أو الشرق وصولاً إلى الانحياز الكامل نحو المعسكر الغربي ولكن هناك سنة قد ساهم بشكل كبير في هذا الانخفاض في التبادل التجاري وهو أن كلا البلدين يعانون من سوء الأوضاع الاقتصادية وكلاهما يفتقر إلى الثروة البترولية منهما ليسوا من الدول الأفريقية الغنية بالنفط على الرغم من أهمية الموقع الجغرافي والاستراتيجي الحيوي لكلا الدولتين فلذلك قد وضعوا هدفهما لربما المشترك كيفية الحصول على المساعدات الاقتصادية من الغرب فكينيا اتجهت إلى القرب الجغرافي في العلاقات الاقتصادية مع دول شرق افريقيا على الرغم من الخلاف الأيديولوجي مع تنزانيا وأوغندا مع الحفاظ على العلاقة مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن المرحلة الأخيرة من فترة الدراسة وخاصة بعد توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي والفني قد شهدت بعض التقدم في العلاقة مع الدولتين إلا أن عدم التقدم من ناحية كينيا سواء كان في البنية الاقتصادية كهيكل سواء إداري أو فني يعرقل هذا التقدم في العلاقات بين البلدين والدليل على هذا حاجة كينيا المستمرة للخبراء بمختلف المجالات الفنية والاقتصادية لذلك يمكن وصف العلاقة بين الدولتين بالدعم المصري لكينيا خلال هذه المدة .

الخاتمة:

من خلال دراسة موضوع العلاقات الاقتصادية والفنية المصرية الكينية للمدة ما بين (1971-1981) توصل الباحثان الى العديد من النتائج :-

- 1- تأثر تطور العلاقات المصرية الكينية بالجانب السياسي، اذ كان له حضور في تقدمها او تراجعها كلما اقترب البلدين في التوجه السياسي تقدمت العلاقات بينهما.
- 2- ساهمت عوامل داخلية في مستوى تطور العلاقات بين الدولتين وكلاهما عانى من مشاكل اقتصادية كان لها تأثير سلبي على تجارتهما الخارجية مع دول العالم الاخرى .
- 3- ان سياسية الانفتاح الاقتصادي التي اتبعتها مصر كانت تقدر الى دراسة اقتصادية مستفيضة تدرك ايجابيات وسلبيات المستقبلية على الاقتصاد المصري فكانت سياسة متسعة اثرت على الاقتصاد المصري .
- 4- ان الرؤية السياسية للتوجه الاقتصادي المصري نحو افريقيا بشكل عام وكينيا بشكل خاص اخذ بنظر الاعتبار اهميتها كونها من دول حوض النيل التي تشكل علاقة معها اهمية للأمن الغذائي والمائي المصري لذلك كان التركيز عليها كبيراً في السياسة المصرية الاقتصادية خلال هذه المدة.

الهوامش والمصادر:

(1) محمد أنور السادات (1918-1981) ولد في سنة 1918 في محافظة المنوفية المصرية من أب مصري وأم سودانية واتم دراسته في الكلية الحربية من سنة 1938 وبعد التخرج تم تعيينه ملازم ثان في سلاح الإشارة وتم إبعاده من الجيش سنة 1942 بسبب معاداته للحلفاء اتهم سنة 1946 بالانضمام للحرس الحديدي واعيد سنة 1950 للجيش واشترك في سنة ثورة 23 يوليو / تموز 1952 وتقلد عدة مناصب منها رئيس مجلس الأمة المصري وفي سنة 1969 أصبح نائب الرئيس جمال عبد الناصر وكان له دور كبير في حرب اليمن وتولى رئاسة الجمهورية سنة 1970 واستمر حتى اغتيل في حادثة المنصة سنة 1981. ينظر: محمد حسين هيكل ، خريف الغضب ، قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، (القاهرة ، 1984م)، ص8-ص133؛ عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ج 6 ، ص73-76.

(2) السيد زهرة ، أضراب المعارضة وسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر ، دار الموقف الغربي ، (القاهرة ، 1977م)، ص36-37.

(3) فؤاد عيسى ، هذا هو الانفتاح الاقتصادي ، دار الثقافة الجديدة ، (القاهرة ، 1976م) ، ص109-ص112.

(4) شاكر ضيدان جابر السويدي ، الرئيس المصري محمد أنور السادات ، دراسة في سياسته الداخلية 1970-1981 ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ص102-ص115.

(5) المصدر نفسه ، ص115-ص118.

(6) جلال أمين، المصدر السابق، ص79.

(7) محمد صفوت قابل، العلاقات الاقتصادية بين مصر والجماعات الاقتصادية الاوربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد:71، (القاهرة ، 1984م)، ص16.

(8) مي محمد أمين العبد، السياسة الخارجية المصرية تجاه دولة حوض النيل 1952-2004 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التجارة ، (جامعة الاسكندرية ، 2007م)، ص143.

(9) خطاب الرئيس أنور السادات أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية في أديس ابابا ، 5 ، أيار ، 1973م <http://www.anwarelsadet.com>

(10) مي محمد أمين العبد ، المصدر السابق ، ص144.

(11) خطاب الرئيس أنور السادات الموجه إلى مؤتمر التضامن الافرو-اسيوي المنعقد في القاهرة في 10 كانون الثاني سنة 1972.

<http://sadat.bibalex.org>

(12) محمد عبد القادر حاتم (1918-2015) : ولد في محافظة البحيرة وحاصل على بكالوريوس العلوم العسكرية من الكلية الحربية الملكية سنة 1939 ودبلوم الاقتصاد السياسي سنة 1947 ومن ثم ماجستير في العلوم سنة 1953 . وفي سنة 1957 حصل على الدكتوراه في الحقوق من جامعة القاهرة بعد ثورة يوليو تموز 1952 عمل مستشاراً للرئيس جمال عبد

الناصر ومديراً لمكتبة وفي سنة 1962 أصبح وزيراً للثقافة وقام بإنشاء وكالة أبناء الشرق الاوسط وقام بتشييد مبنى ماسبيرو وفي سنة 1971 أصبح وزيراً للإعلام وفي سنة 1973 اختار الرئيس السادات رئيس للحكومة بالنيابة واخر مناصبه كانت مستشار الرئيس المصري محمد حسين مبارك وله العديد من المؤلفات في الإعلام منها كتاب المفاجأة الاستراتيجية ، (الإعلام في القرآن الكريم) وغيرها . ينظر: عبد العظيم رمضان ، الوزارات المصرية ، ج3، الهيئة المصرية السنة للكتاب ، (القاهرة، 1995م)، ص220 ؛ محمد عبد القادر أول وزير اعلام في مصر وصاحب خطة الخداع الاستراتيجي في الحرب ،

. <https://www.youm7.com>

(13) صحيفة الاهرام ، العدد 31898 ، 1974/7/4.

(14) محمد بوعشه ، مواقف الدول الافريقية غير العربية بشأن قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي (1947-1983)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد العلوم السياسية ، (جامعة الجزائر ، 1983م)، ص207.

(15) CIA , Israel Return to Black Africa : Progress and Prospects , Washington , 1983 , P. 9.

(16) Arthur Ahuya olanda , op, cit, P.P 39-40.

(17) د.ك.و، وزارة الخارجية العراقية، التقرير السياسي السنوي للسفارة العراقية في نيروبي لسنة 1977، رقم الملف 52/02/36، بتاريخ 1978/8/5، ص10، ينظر الملحق (7).

(18) د.ك.و. ، سفارة الجمهورية العراقية في نيروبي، تزويد معلومات (كينيا) ، رقم الملف 219/320201 بتاريخ 1975/2/21، ص2، ينظر الملحق رقم (8).

(19) حكمت ذياب أحمد أسعد ، العلاقات الامريكية الكينية 1952-1978 ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية للعلوم الإنسانية ، (جامعة تكريت ، 2019م)، ص85-192 ؛ مي محمد أمين العبد ، المصدر السابق ، ص149.

(20) د.ك.و. ، سفارة الجمهورية العراقية في نيروبي، تزويد معلومات (كينيا)، المصدر السابق، ص2.

(21) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية :

1. U.N., Foreign Trade statistics for Africa , Direction of Trade , Series A., No , 24 , Neo York , P.P- 2-28 ;

2. فهاد محمد علي محمد ، السياسة الاقتصادية لمصر وإسرائيل تجاه افريقيا 1948-1973 ، أطروحة دكتوراه (غير منشور)، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، (جامعة القاهرة ، 1979م)، ص203.

(22) د.ك.و، وزارة الخارجية العراقية، التقرير السياسي السنوي للسفارة العراقية في نيروبي لسنة 1977، المصدر السابق، ص10.

(23) د.ك.و، وزارة الخارجية العراقية، الدار التجارية، نيروبي، الميزانية الكينية لسنة 1981، رقم الملف 219، 320201، بتاريخ 1981/6/25، ص5، ينظر ملحق رقم (9).

(24) Okore, J.o , op, cit, p.p14-24.

(25) صحيفة الاهرام ، العدد 32143 ، 1974/12/12.

- (26) Government of Kenya , Development Plan, 1964-1970 , Nairobi , 1970 , P.P 13-18.
- (27) Sally Jemngietich Kosgei , commodity production , tea and social change in kericho , Kenya. 1895-1963 , The degree of doctor , Stanford University , 1981, P.P62-68.
- (28) صحيفة الاهرام ، العدد 32047 ، 1974/9/7 .
- (29) Miano G.Wakonyu , Determinants of Tea export supply in Kenya (1970-2007), degree master , University of Nairobi , 2009 , P.P 21-48.
- (30) بطرس بطرس غالي ، احاديث سياسية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1990، ص114.
- (31) عفاف رشيد المقصود ، المعونات العربية للدول الافريقية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، (جامعة القاهرة ، 1980م)، ص32.
- (32) عبدالفتاح الرشدان وآخرون، العلاقات العربية الدولية الواقع والآفاق، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2017، ص134.
- (33) شربل زعرور ، التعاون العربي الافريقي عقد من التعاون بين بلدان الجنوب 1975-1984 ، ترجمة: حاتم حيدر ، معهد الانماء العربي ، (بيروت، 1989م)، ص111-ص115.
- (34) صحيفة الاهرام ، العدد 32152 ، 1974/12/21 .
- (35) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية :
- 1- Kenya , ministry of Economic Planning and Development , statistics Division , 1977 , Vol., 15 , Nairobi , P.P 12-13.
- 2-Stephen John Wright , op. ,Cit., P.98.
- فرهاد محمد علي ، المصدر السابق ، ص249.
- (36) دانيال اراب موي (1924-2020): سياسي كيني ولد سنة 1924 في مقاطعة كورينغو الكينية تلقى تعليمه في المدارس الارسالية والحكومية وفي سن 21 سنة عمل مدرساً ، ومع بداية الحركة الاستقلالية في كينيا انظم اليها ثم تم تعيينه سنة 1963 وزيراً للتعليم في الحكومة الانتقالية فقد كان عضواً في الحزب الديمقراطي الافريقي الكيني ، ومن ثم انضم إلى حزب الاتحاد الوطني الافريقي الكيني الذي تهيمن عليه قبيلة الكيكويو وفي سنة 1964 تم تعيينه وزيراً للداخلية وفي سنة 1967 عين نائباً للرئيس وفي سنة 1978 أصبح رئيساً للبلاد بعد وفاة الرئيس جوموكينيا. ينظر : <https://www.britannica.com>
- (37) عيدي امين: ولد سنة 1925 وهو سياسي عسكري اوغندي اكمل دراسته العسكرية في بريطانيا واسرائيل انظم الى الجيش البريطاني سنة 1946 واشترك في العمليات العسكرية في بورما وفي كينيا اثناء ثورة ماو ماو تدرج في الرتب العسكرية وفي السنة 1961 ترقية الى رتبة ضابط ثم الى رتبة رائد سنة 1962 وقد عين مساعد لقائد القوات المسلحة الاوغندية سنة 1964 ثم رئيساً للأركان سنة 1966، ثم عين قائداً سنة للقوات المسلحة سنة 1971 ، وفي نفس السنة قاد انقلاب عسكري اطاح بالرئيس ميلتون اوبوتي اثناء وجوده في الخارج، استمر في الحكم حتى سنة 1979، اذ تم اسقاطه من قبل المعارضة وبعد ذلك لجأ الى ليبيا ثم استقر بعد ذلك في المملكة العربية السعودية حتى وفاته سنة 2003، ينظر : عبدالوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج4، ص267؛ https://ar.wikipedia.org/wiki/عيدي_امين

(38) New York times , Disintegration of the community of East Africa , March 6, 1977.

(39) جوليوس نيريري: هو اول رئيس لتتنانيا بعد الاستقلال ولد سنة 1922 في منطقة بومبيا شمال تنزانيا وابن رئيس قبيلة الزاناكية وحاصل على شهادة الماجستير في التاريخ والسياسة الاقتصادية من لندن جامعة ادنبره سنة 1949 ويؤمن بالاشتراكية الديمقراطية وهو زعيم الحركة الوطنية في تنزانيا وفي سنة 1954 اسس حزب الاتحاد الوطني الافريقي التجاني في (تانو) (TANU) هدف استقلال البلاد من الاستعمار البريطاني وله العديد من المؤلفات منها تاب الحرية والتنمية وكتاب الحرب والوحدة وله دور كبير اعلاه اتحاد تنجانيقا وزنجبار سنة 1964 وكان له دور كبير في تطور تنزانيا من النواحي الثقافية والتعليم والنشاط الاقتصادي والصناعي، ينظر : اكرم اسماعيل جاسم ، جوليوس نيريري واثره السياسي في تنزانيا حتى سنة 1985 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ديالى ، 2017 ، ص6-163 .

(40) The sun , Breakdown in East Africa , 11 February , 1977.

(41) Arthur Ahuya olanda , op. cit. , P.38.

(42) Tony Oweke , Kenya Foreign Policy during The Kenyatta and Moi administrations: A role Theory analysis , Thesis Master's , University leiden , 2019 , P.P 11-18.

(43) خالد فهمي محمد عبد التواب ، العلاقات الاسرائيلية - الكينية منذ الاستقلال ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، (جامعة القاهرة ، 2016م) ، ص112.

(44) الجريدة الرسمية ، القاهرة ، العدد 42 ، 15 تشرين الأول ، ، 1981 ، ينظر الملحق رقم (10).

(45) الصندوق المصري للتعاون الفني: جهاز فني مصري يتولى امداد الدول الافريقية بكل ما تحتاج اليه من الخبراء الفنيين المصريين وأنشأ هذا الصندوق دعماً للعلاقات المصرية الافريقية من خلال هذا الصندوق يتم ارسال الفنيين من اطباء ومهندسين ومديرين وغيرهم إلى الدول الافريقية وذلك مساهمة من مصر في التنمية الاقتصادية الافريقية من أجل رفاهية وازدهار افريقيا. ينظر: بطرس بطرس غالي، سياسة مصر الخارجية بعد السادات ، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة ، 1982م)، ص88.

(46) نشرة الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا ، العدد الثاني ، 15 ايار ، 1983 ، ص5-18.